وزارة التخطيط
دائرة التعاون الدولي

تقرير ايفاد

اولا : معلومات المشترك

اسم المشترك	زهراء محمد حسن الواسطي
التحصيل الدراسي والاختصاص	ماجستير - اقتصاد
العنوان الوظيفي	رئيس ابحاث
اسم الجهة الحكومية	دائرة التنمية البشرية - وزارة التخطيط
البريد الالكتروني	z64255211@gmail.com
رقم الهاتف	07714286323

ثانيا : معلومات البرنامج التدريبي

عنوان البرنامج	العمل اللائق واقتصاد الرعاية
طبيعة البرنامج التدريبي	Online مع الحضوري
البلد	قطر
الجهة الراعية	منظمة العمل الدولية
الجهة المنظمة	منظمة العمل الدولية
مدة البرنامج	4 يوم
التاريخ	15 - 2025/9/18
الجهات الحكومية المشاركة في البرنامج	وزارة التخطيط – نقابات عمالة واصحاب العمل
البلدان المشاركة الاخرى	مجموعة كبيرة من دول العالم

ثالثا : محاور ومواضيع البرنامج التدريبي

في بادء الامر صادقت منظمة العمل الدولية على قرارًا بعنوان " Decent Work and the Care Economy" خلال الجلسة الـ112 للمؤتمر الدولي للعمل التي عُقدت في يونيو 2024 لتحديد مفهوم اقتصاد الرعاية الذي يشمل الرعاية المدفوعة وغير المدفوعة مع تبني إطار يوجّه السياسات نحو ضمان العمل اللائق للعاملين في الرعاية ، وتحسين الحماية الاجتماعية ، والمساواة بين الجنسين ، وتحفيز الدول لاتخاذ إجراءات عملية ، فعلى اساس ذلك دعت منظمة العمل الدولية جميع دول العالم من ضمنها دولة العراق للمشاركة في منصة التعلم (south -4- care) افتراضيا لتعزيز العمل اللائق وتقوية اقتصاد الرعاية من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC) وحضورياً في دولة قطر/ الدوحة ، وعلى اساس ذلك تم المشاركة من دائرة التنمية البشرية للاطلاع وتبادل الخبرات بين الدول في تطوير سياسات العمل اللائق واقتصاد الرعاية .

اليوم الاول

الافتتاحية

تم افتتاح الجلسة الحضورية من قبل ممثلي منضمة العمل الدولية (ربا جرادات) مدير عام لمنظمة العمل الدولية والمدير الاقليمي للدول العربية و(وُلد غيلبرت ف) المدير العام لمنظمة العمل الدولية والشيخة (نجوى بنت عبد الرحمن ال ثاني) وكيل مساعد لشؤون الوافدين في وزارة العمل وغيرهم من ممثلي وزارت وجهات دولية متخصصين في عمل اقتصاد الرعاية وأشادوا الى ان الاهتمام المتنامي بقضايا العمل اللائق وتعزيز دور اقتصاد الرعاية بوصفه ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ووسيلة فاعلة لتعزيز النمو وتوفر فرص عمل لائقة تسهم في تحسين نوعية الحياة لجميع أفراد المجتمع، لاسيما للعمال غير المدفوعة اجورهم والعمالة المهاجرة ومقدمي رعاية الأطفال، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة . ومن هذا المنطلق، فإن هذه الندوة تسعى إلى تبادل الخبرات، واستعراض السياسات والتجارب الرائدة، وبحث السبل الكفيلة بتطوير هذا القطاع الحيوي ، و من الضروري الاعتراف باقتصاد الرعاية وتضمينه في سياسات الدول لتحقيق العدالة الاجتماعية واعتماد العمل اللائق التي حصل وان تبنتها اغلب الدول العالم خاصة الدول الاوربية وامريكيا اللاتينية وجنوب شرق اسيا وغيرهم حيث تم تبني محور اقتصاد الرعاية في سياسات دولهم والتي تم عرضها في الايام اللاحقة منها بنغلادش والمغرب جنوب افريقيا وغيرهم .

الحلقات النقاشية الاولى

- هند بن عمار، الأمينة التنفيذية للاتحاد العربي للثقافات.
- سونيا جاجي، نائبة رئيس منظمة أصحاب العمل الدولية لمنطقة آسيا وعضو مجلس إدارة غرفة تجارة البحرين.
- مارشين مين شنت، مستشار وزارة شئون المرأة والطفل وإدارة الرعاية الاجتماعية، بنغلاديش.
- منيوجي كانتا، مدير وحدة الأبحاث، إدارة المعرفة، وزارة شئون المرأة والشباب.
- جاسم الحرماسي، مدير التخطيط الاستراتيجي والاتصال في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية."

اشار المشاركون إلى أن اقتصاد الرعاية يشمل عدداً من الجوانب المهمة التي تؤثر على المجتمع والاقتصاد بشكل عام، ومن أبرز هذه الجوانب العمل المأجور وغير المأجور، مع التركيز بشكل خاص على دور المرأة في هذا الاقتصاد، حيث تلعب المرأة دوراً محورياً سواء في الأعمال المنزلية غير المأجورة أو في العمل

المدفوع الأجر داخل سوق العمل . كما تم تسليط الضوء على السياسات المتبعة المتعلقة بالأمومة، والتي تشمل الإجازات الممنوحة لكل من النساء والرجال بمختلف أشكالها، مثل إجازات الأمومة والأبوة، والتي تهدف إلى دعم التوازن بين الحياة العملية والعائلية. هذه السياسات تشمل أيضاً حماية الطفل من خلال الإجراءات والقوانين التي تضمن حقوق الطفل وسلامته. فضلاً عن ذلك، ناقشوا مدى المشاركة الفعلية في بلدانهم كجزء من المساهمين الأساسيين في وضع وتنفيذ هذه السياسات الاجتماعية، سواء على مستوى الحكومات أو المنظمات المجتمعية، مما يعكس أهمية التعاون بين الجهات المختلفة لضمان نجاح السياسات وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة.

الحلقة النقاشية الثانية

في هذه الحلقة النقاشية تم وضع المائدة المستديرة لشركاء التنمية والمتضمنين كل من :

- رانشيسكو دو فيديو — مدير ، مكتب منظمة العمل الدولية في الدوحة
- طارق النابلسي — مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، قطاع الشؤون الاجتماعية، جامعة الدول العربية .
- مونيكا سليمنو نوليتو — محللة مشاريع، الوكالة البرازيلية للتعاون (ABC)
- هيا عبد الرحمن آل ثاني — مديرة إدارة الشركات الاستراتيجية، صندوق قطر للتنمية (QDD)
- أنجي غزلان — مديرة سياسات وبرامج النوع الاجتماعي، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)

أجمع المشاركون ، الذين تمت الإشارة إلى أسمائهم آنفاً ، على أنّ الاعتراف باقتصاد الرعاية من قبل الحكومات لا ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره استجابة لاحتياج اجتماعي فحسب، بل بوصفه التزاماً استراتيجياً يرتبط بالسياسات العامة للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. وقد أكدت أهمية تفعيل التعاون الدولي القائم على تبادل الخبرات بين الدول ذات التجارب الرائدة في هذا المجال ، عبر تبني آليات ابتكارية تعزز من مقومات العمل اللائق وتوسع من نطاق الحماية الاجتماعية. كما تمت الإشارة إلى الدور المحوري للترتيبات الثلاثية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية بوصفها إطاراً مؤسسياً داعماً لتقاسم المعرفة وبناء القدرات المشتركة. ومن المقرر أن تُعرض هذه التجارب والممارسات العملية بشكل أعمق خلال الجلسات اللاحقة من الندوة، بما يتيح توسيع آفاق الاستفادة والتطبيق في السياقات الوطنية المختلفة .

في الجلسة الختامية لليوم، تم التأكيد على أهمية إعداد خطة عمل أو خارطة طريق وطنية للمرحلة المقبلة، تهدف إلى تعزيز العمل اللائق ضمن إطار اقتصاد الرعاية. وقد جرى، على مستوى فرق العمل، إعداد خارطة طريق أولية تضمنت العناصر الرئيسة المتمثلة في: الرؤية، والأهداف الاستراتيجية، والإجراءات العملية، إضافة إلى تحديد الجهات المسؤولة، وأشكال الدعم المطلوبة، والفترة الزمنية للتنفيذ، فضلاً عن مؤشرات قياس الأداء والغايات المنشودة ووسائل تحقيقها. ومن المقرر أن تُستكمل مناقشة هذه الخارطة بين الشركاء الاجتماعيين المشاركين من كل بلد، على أن يتم تسليمها بصيغتها النهائية في اليوم الأخير من الدورة

اليوم الثاني

شهد اليوم الثاني من أعمال الندوة إطلاق مجموعة من المسارات الاختيارية (نسخة مرافقة عنه) ، حيث أُتيح لكل مشارك اختيار مسارين يتوافقان مع مجال عمله واهتماماته، بهدف تعظيم فرص الاستفادة العملية من محتوى الندوة. وقد جرى اعتماد هذه الاختيارات من قبل الجهة المنظمة عبر منصة South-4-Care ،

التي صُممت لتعزيز التضامن وتوسيع مجالات التعاون بين بلدان الجنوب. وفي هذا السياق، وخلال اليومين الثاني والثالث تم تحديد ستة مسارات لكل يوم واستمرت فعاليات كل مسار يوماً كاملاً ، الامر الذي أتاح للمشاركين انتقاء مسار لكل يوم وبأماكن وقاعات مختلفة ، على نحو يضمن تنوعاً في تبادل المعارف والخبرات، ويعزز من الطابع التفاعلي للندوة باعتبارها فضاءً للتعلم المشترك والتعاون الدولي . والمسارات التي تم اختيارها من قبل المشارك بالتنسيق مع مركز التدريب تمثلت بالمسار الثالث : العمل اللائق وحقوق العاملين في المجال الرعائي (حقوق العمل اضفاء الطابع الرسمي والحماية للعاملين في المجال الرعائي مع التركيز بشكل خاص على العمال المهاجرين والعاملين في مجال الرعاية الصحية والرعاية المنزلية والمجتمعية) تخللت أعمال المسار عرض أوراق بحثية (المرفقة طياً) قدمها خبراء متخصصون، تناولت مفاهيم اقتصاد الرعاية من مختلف الأبعاد النظرية والتطبيقية، فضلاً عن استعراض تجارب دولية رائدة في هذا المجال، والتي شكّلت نماذج ناجحة يمكن الاستفادة منها في صياغة السياسات الوطنية وتعزيز سبل النهوض بقطاع الرعاية .

اليوم الثالث

شهد هذا اليوم المشاركة في المسار السابع : تمويل الرعاية الذي تركزت محاوره حول سياسات التمويل وخدمات الرعاية وفرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية مع الاعتراف بالعمل غير المأجور في المجال الرعائي ، حيث جرى عرض مجموعة من الأوراق البحثية والدراسات التطبيقية إلى جانب استعراض عدد من التجارب الدولية. وقد أسهمت هذه العروض (المرفقة طياً) في إبراز الممارسات الناجحة التي اعتمدتها بعض الدول لتعزيز سياسات العمل اللائق ضمن إطار اقتصاد الرعاية، وذلك من خلال التركيز على آليات التمويل المستدام، وأثرها في تحسين جودة الخدمات وتعزيز الحماية الاجتماعية. كما أتاح هذا المسار فرصة لتبادل المعرفة المقارنة بين السياقات الوطنية المختلفة، بما يعزز إمكانية الاستفادة من الدروس المستخلصة وتكييفها بما يتناسب مع أولويات كل بلد .

اليوم الرابع

في اليوم الختامي للندوة، تم تقديم خطة عمل شاملة صُممت لتكون إطاراً توجيهياً قابلاً للتنفيذ مستقبلاً من قبل كل دولة مشاركة ، مع إمكانية تكييفها بما يتلاءم مع السياقات الوطنية المختلفة والأولويات التنموية لكل بلد. وقد تضمنت الخطة مقترحات عملية لتعزيز سياسات الرعاية، وآليات مؤسسية لدمجها ضمن الخطط الوطنية للتنمية المستدامة، إضافة إلى توصيات تعزز من كفاءة الموارد المالية والبشرية المخصصة لهذا القطاع .

واختُتمت فعاليات الندوة بمنح شهادات مشاركة للمشاركين تثميناً لجهودهم ومساهماتهم البحثية والنقاشية، إلى جانب إجراء استبيان تقييمي شامل تناول الجوانب العلمية والمحتوى المعرفي الذي طُرح خلال الجلسات، فضلاً عن تقييم الجوانب اللوجستية والتنظيمية للندوة. وقد هدف هذا الاستبيان إلى استخلاص الدروس المستفادة وتحديد مكامن القوة والضعف، بما يسهم في تطوير آليات تنظيم الندوات المستقبلية وتحقيق أثر أكبر على المستويين الأكاديمي والعملي .

رابعا : المنهاج التدريبي والمواصفات التخصصية

أ- **المنهاج التدريبي :** كان الندوة ذو حداثة علمية والعروض في صلب الموضوع.

ب- **المواصفات التخصصية:** تجربة بعض الدول لإدراج اقتصاد الرعاية في سياسات وخطط تنموية .

خامسا : النشاطات الصفية والميدانية

أ- **الصفية او النظرية**

عروض تقديمية واستعراض فيديوهات ونقاشات بين المحاضر والمشاركين .

ب- **الميدانية**

لا توجد.

سادسا : التقارير والعروض التقديمية

أ- **التقارير:** تم تقديم السياسات والبرامج والمبادرات التي اعتمادها في وزارة التخطيط لتعزيز العمل اللائق لاقتصاد الرعاية .

ب-**العروض التقديمية** : عرض خطة عمل لاقتصاد الرعاية من المشارك .

سابعا : البرمجيات والتقنيات التكنولوجية الحديثة

أ- **البرمجيات:** تم اجراء الدورة اون لاين وحضورياً.

ب-**التقنيات الحديثة الاخرى :** المشاركة في منصة عبر منصة South-4-Care.

ت-**اخرى :** لا توجد

ثامنا : المواءمة و/او محاور أخرى

حتى الآن، لا توجد في العراق مواءمة رسمية شاملة لاقتصاد الرعاية ضمن السياسات الوطنية بطريقة متكاملة كما هو الحال في بعض الدول المتقدمة أو الإقليمية. ومع ذلك، هناك بعض المؤشرات والمبادرات الجزئية التي يمكن اعتبارها خطوات أولية نحو دمج منظور الرعاية، ويمكن تلخيصها كالآتي:

1. الحماية الاجتماعية وبرامج الرعاية الجزئية
   - برامج مثل المساعدات النقدية المشروطة وغير المشروطة التي تنفذها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع وزارة التخطيط، والتي تستهدف الأسر الفقيرة والأكثر هشاشة.
   - مشاريع مثل "مشروع بيت" و"مشروع راس المال البشري" بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، والتي تهدف إلى تحسين المهارات والتمكين الاقتصادي، مع إدماج بعض الجوانب المتعلقة بالرعاية الاجتماعية.
2. تمكين المرأة والمشاركة الاقتصادية

توجد بعض السياسات والمبادرات لرفع مشاركة النساء في سوق العمل، لكنها غالبًا محدودة بالوظائف الرسمية والقطاع العام، ولا تغطي نطاق أعمال الرعاية غير المدفوعة داخل الأسرة أو المجتمع.

3. غياب الاعتراف الرسمي بأعمال الرعاية غير المدفوعة

أعمال الرعاية المنزلية والاقتصاد غير الرسمي لا تُحتسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي، ولا توجد إحصاءات رسمية دقيقة لتقدير حجم مساهمتها الاقتصادية.

تاسعا : التجارب المستفادة

تم طرح الكثير من تجارب الدول المشاركة ومن اهمها :

- تجربة اوروغواي: تعد من أوائل دول أمريكا اللاتينية التي اعتمدت نظام الرعاية الوطني (National Care System) الذي يعترف رسمياً بالرعاية كحق اجتماعي ومسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع والأسرة. أسهم هذا النظام في تحسين جودة الخدمات، وخلق وظائف جديدة لائقة، والاعتراف الاقتصادي بأعمال الرعاية غير المدفوعة.
- تجربة اليابان: واجهت تحديات ديموغرافية متمثلة في الشيخوخة السكانية، مما دفعها إلى توسيع خدمات الرعاية الرسمية ورفع أجور العاملين في هذا القطاع. كما عملت على تحسين ظروف العمل للعاملين في الرعاية المنزلية من خلال تشريعات تضمن الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي .
- تجربة بنكلادش : برنامج "العمل اللائق في الاقتصاد غير الرسمي": ركّزت بنغلاديش على تعزيز العمل اللائق في القطاع غير الرسمي، خاصة بين النساء العاملات في المنازل. يشمل ذلك تحسين ظروف العمل، الأجور، والحماية الاجتماعية. وبرنامج "مهارات من أجل التوظيف" (SEIP) لتوفير تدريب مهني قائم على الكفاءة، مع التركيز على النساء والشباب في القطاعات ذات الطلب العالي . ومنظمة جمعية عاملات المنازل في بنغلاديش BHWA أول منظمة غير حكومية تمثل العاملات في القطاع غير الرسمي، حيث تعمل على تحسين ظروف العمل، الأجور، والحماية الاجتماعية للعاملات في المنازل.
- تجربة الهند: مشاركة الهند في قمة مجموعة العشرين في إطار رئاستها لمجموعة العشرين، ركّزت الهند على تعزيز الاستثمار في بنية الرعاية الاجتماعية، بما في ذلك رعاية الأطفال، كبار السن، وذوي الإعاقة. كما أكّدت على ضرورة تقاسم المسؤولية بين الأسرة، الدولة، والمجتمع لتخفيف العبء عن النساء وتحقيق العمل اللائق. ومبادرة "المرأة العاملة الذاتية" (SEWA) التي تدافع عن حقوق النساء العاملات في القطاع غير الرسمي. تعمل المنظمة على توفير الخدمات الصحية، التأمين، والتعليم، بالإضافة إلى تدريب المهارات لتعزيز استقلالية النساء اقتصاديًا. وبرنامج "مهارات من أجل التوظيف" (SEIP) يهدف هذا البرنامج إلى توفير تدريب مهني قائم على الكفاءة للنساء والشباب والمجتمعات المهمشة، مع التركيز على التوظيف في القطاعات ذات الطلب العالي مثل تكنولوجيا المعلومات، البناء، والرعاية الصحية.

عاشرا : تقييم البرنامج التدريبي

أ- تقييم الأمور التنظيمية الخاصة بالدورة كانت جيدة الى حد ما.

ب- تقييم المنهاج التدريبي والمؤسسة التدريبية كان جيد جدا .

الحادي عشر : التوصيات والمقترحات

المقترحات

- موضوع العمل اللائق واقتصاد الرعاية يعد واسعاً ومتشعباً، ولا يمكن الإحاطة بجميع جوانبه ضمن ورشة قصيرة تمتد لثلاثة أيام فقط . كما أن توزيع المشاركين على طاولات نقاشية متفرقة بحسب المحاور رغم أهميته في تعميق النقاش المتخصص، أدى إلى حرمان المشاركين من الاطلاع على محتوى ومخرجات الطاولات الأخرى ، مما قلّل من فرص تبادل المعرفة الشاملة حول مختلف أبعاد الموضوع .
- تكثيف الدورات والتدريبات التي تساعد على فهم كيفية دمج اقتصاد الرعاية في الخطط والسياسات والمبادرات الهادفة لتحقيق العمل اللائق .

التوصيات

- إدماج منظور الرعاية في التخطيط والسياسات الوطنية من خلال تضمينه في الخطط التنموية والخدمات الاجتماعية وبرامج التمكين الاقتصادي.
- تعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي لضمان حقوق العاملين والعاملات في قطاع الرعاية، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل العاملين في الاقتصاد غير المنظم.
- تقدير القيمة الاقتصادية لأعمال الرعاية غير المدفوعة عبر تطوير منهجيات إحصائية لاحتساب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي .
- الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية مثل خدمات رعاية الأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة، لتخفيف عبء الرعاية عن النساء وتشجيع مشاركتهن الاقتصادية.
- تعزيز العمل اللائق في قطاع الرعاية من خلال تحسين شروط العمل، وضمان الأجور العادلة، وتوفير بيئة عمل آمنة وداعمة.
- تطوير برامج التدريب وبناء القدرات للعاملين والعاملات في مجالات الرعاية، بما يتماشى مع المعايير الدولية لجودة الخدمة والعمل اللائق.
- دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لتوسيع نطاق خدمات الرعاية وتوفير فرص عمل جديدة ومستدامة .
- نشر الوعي المجتمعي بأهمية اقتصاد الرعاية وإعادة توزيع أعباء الرعاية داخل الأسرة والمجتمع على نحو أكثر توازناً بين الجنسين.
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في تطوير سياسات الرعاية والعمل اللائق.